٢ ـ النوع الثاني من التخفيضات والتي عرفت بـ « التخفيض الزاحف » والذي بدأ مع المعراخ واكتمل مع الليكود ، كان هدفه ليس تثبيت وضع الصادرات والواردات . بل تحسين الأولى ، وتخفيض الثانية.كيف ؟

أرتفاع سعر صرف الليرة من ١٠ ليرات اسرائيلية مقابل الدولار الواحد الى عشرين ليرة أسرائيلية ، يعني على صعيد الواردات ان المستهلك الأسرائيلي سيدفع مقابل سلعة اميركية دولاراً واحـد ، اي ١٠ ليرات أسرائيلية في الوضع الأول و ٢٠ ليرة اسرائيلية في الوضع الثاني.

والعكس صحيح على صعيد الصادرات حيث سيدفع المستهلك الاميركي دولاراً واحدا لشراء سلعة اسرائيلية قيمتها ٢٠ ليرة اسرائيلية بناء على السعر الجديد،في حين كان سيدفع دولارين بناء على السعر القديم ، وذلك على افتراض ان سعر صرف الدولار قد بقي ثابتاً .

ان ما تقدم يعني أن المستهلك الأسرائيلي سيدفع مبالغ أكبر من النقود الأسرائيلية مما كان يدفع في السابق لقاء الحصول على نفس السلعة . وذلك دون أن تكون الدولة مضطرة لرفع نسبة الجمارك على وارداتها . وبذا تلعب مسألة تخفيض العملة الدور الذي يؤديه التضخم .

من ناحية ثانية ، تؤدي عملية تخفيض سعر صرف العملة ، الدور الذي كانت تؤديه سابقا» اعانات التصدير » والتي كانت تدفع بواقع ١٠٪ من قيمة الصادرات(٥٠) . أي ان المصدر يحصل على قيمة صادراته عن طريقين : سعر البيع في الأسواق الخارجية ، وأعانة التصدير التي تدفعها الدولة للمصدر . ولكن اسرائيل لم تعد قادرة على تقديم أعانات تصدير للسلع المصدرة لأسواق دول السوق الأوروبية المشتركة، لاعتبارات تتعلق بقوانين السوق المشتركة التي تحرم الا في حدود استثنائية تقديم دعم لبعض السلع المصدرة بين دولها ، وهي محصورة في السلع الزراعية .

من خلال رفع سعر صرف العملات الأجنبية، بالقياس لليرة الأسرائيلية،يعود على المصدر الأسرائيلي عائد من الليرات الأسرائيلية ثمنا للبضائع المصدرة اعلى من العائد/الثمن الذي كان يعود عليهم من اساس سعر الصرف القديم،وبهذه الطريقة تتلاف أسرائيل الآثار المترتبة على الغاء الحواجز الجمركية على وارداتها ، وتوقفها عن منح أعانات تصدير لبضائعها المصدرة .

في هذا الخصوص تجدر الأشارة الى أن مسألة تخفيض سعر صرف الليرة الأسرائيلية بشكل زاحف قد بدأ تنفيذه منذ سنة ١٩٧٥ ، وفي عهد المعراخ ، وقيام حكومة الليكود بتخفيض سعر الصرف مرة واحدة ، وبمعدلات كبيرة ، لا ينفصل البتة عن بدء سريان الشق الصناعي من اتفاق اسرائيل والسوق المشتركة ، حيث فتحت أسواق الأخيرة امام الصادرات الأسرائيلية .

أن مراقبة تطور وضع الليرة الأسرائيلية والتضخم ، ووضع الميزان التجاري الأسرائيلي يشير الى أن اسرائيل قد تمكنت من تحقيق الهدف المعلن لسياساتها وخططها الأقتصادية الموضوعة منذ سنة ١٩٧٣ ، والقائمة على اعطاء الاولوية لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، على طريق تحقيق قدر من التوازن في ميزانها التجاري حتى ولو كان ذلك ولفترة معينة على حساب كبح الأستهلاك الفردي . وهي تضحية مقبولة ، وسعر مناسب جدا لكي ترتفع نسبة الصادرات للواردات من ٤٧,٦٪ سنة ١٩٧٤ الى حوالي ٧٠٪ سنة ١٩٧٧ .